الأمن الغذائي العربي المشترك في ظلألازمة الاقتصادية والغذائية العالمية

الأستاذ الدكتور عبد الكريم جابر شنجار العيساوي

جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة :

أن التحديات التي توجه الأمم الحية قد تذهب وتبتعد وبعضها يبقى ويصمد وهو ما يمثل تحديا مستمراً وبشكل تهديداً خطيراً للبقاء والنمو، فالأمن الغذائي العربي كما تؤكد المؤشرات أصبح تحدياً خطيراً منذ بداية الثمانينات من القرن المنصرم ، بل إن هذا النوع من الأمن بات يتحدانا في الصميم ، وهو ما يدفعنا دائما إلى التساؤل ؟ ما العمل .

وهنا إذا اعتمدنا عناصر التكامل القومي، فليس من جديد القول إن الأمة العربية تمتلك من مقومات القومية اللازمة لإقامة الدولة السياسية الواحدة من لغة واحدة ومصالح مشتركة وتاريخ مشترك وان تلك المؤمات مترابطة ومتشابكة لكل أجزائها بدرجة قلما نجد مثلها في المناطق الأخرى في العالم .

أن الموارد الاقتصادية في الدول العربية مجتمعة تكشف عن أجلى مظاهر التكامل على مستوى الوطن الواحد، ففي الوقت الذي تعاني فيه كل دولة عربية منفردة من النقص في مورد أو أكثر ، إن هذه الظاهرة تعكس بطبيعتها مشكلة الكيانات القائمة (غير المتكاملة اقتصاديا) وما يترتب على ذلك من استمرار المشاكل التي تواجهها هذه الدول في مقدمتها المديونية الخارجية والاعتماد على الآخرين في سد العجز الغذائي .

وتحاول هذه الدراسة بيان الخطورة التي يمثلها النقص في الإنتاج الزراعي وانعكاساته على الأمن الغذائي العربي في ظل الأزمة الاقتصادية والغذائية التي تجتاح العالم من خلال القراءة ومن ثم التحليل للبيانات المعبرة عن واقع التجارة الزراعية العربية .

ولغرض الوصول إلى أهداف هذه الدراسة تم تقسيمها كما يأتي :

أولا : مفاهيم الأمن الغذائي

هناك مجموعة كبيرة من مفاهيم الأمن الغذائي وان كانت جميعها تعطي نفس المعنى فقد عرفته منظمة [1] الأغذية والزراعة (الفاو) على المستوى العالمي بأنه توفير احتياطي عالمي من المواد الغذائية إضافة إلى قدرة المجتمع على توفير احتياجاته الأساسية من المواد الغذائية مع ضمان حد ادني من تلك الاحتياجات بشكل منتظم، إما المفهومان [2] المحددان فهما المفهوم الأول المطلق ويعني تحقيق الاكتفاء الذاتي لدولة معينة أو مجموعة دولية من الدول المتحالفة بشكل أو آخر لاحتياجاتها من الغذاء من إنتاجها المحلي أي أنها لا تستورد المواد الغذائية حيث تقوم بتصديرها واستيراد ما ينقصها من المواد الأخرى، وتضم هذه المجموعة تلك الدول التي تزيد صادراتها على وارداتها NET EXPOTER إما الثاني فينصرف إلى دخول دولة معينة أو مجموعة دولية إلى مرحلة سد احتياجاتها من المواد الغذائية الأساسية عن طريق الإنتاج المحلي ، رغم إنها تستورد بعضها أي أنها NET IMPORTANT .

ثانياً : الأمن الغذائي العربي :

لا يختلف احد على إن هناك إدراك واهتمام مطلق من جميع دول العالم إلى الأمن الغذائي، باعتباره موضوع يتعلق بالسيادة والأمن القومي للدولة أو للمجموعة الإقليمية وتبعا لذلك تسعى دول العجز أو الفائض الغذائي إلى تامين احتياجاتها من الغذاء، وفيما يتعلق بالدولة العربية فهي تبذل الجهود لمعالجة هذه المشكلة، ويرجع التأكيد على الأمن الغذائي عربيا إلى سببين :

الأول : إن الوطن العربي يواجه تحدياً خطيراً على مستوى قلة الإنتاج الزراعي من السلع الغذائية الرئيسية وما تترتب عليه من تدني مستويات الاكتفاء الذاتي لهذه السلع .

الثاني : إن الدول العربية غير النفطية تعاني من صعوبة الحصول على الغذاء الضروري لمجتمعاتها في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة في مقدمتها انبثاق منظمة التجارة العالمية وأزمة الطاقة وانخفاض أسعار صرف عملاتها .

إن واقع الأمن الغذائي العربي كان دائما مصدرا لافرازات سلسلة مترابطة من النتائج تفسرها الأسباب السابقة وفي مقدمتها الاعتماد الدائم على الخارج لسد الحاجات الأساسية، إن خلاصة هذا الموضوع كما سنرى لاحقا يتمثل بما يأتي :

١ – إن هذا الواقع يمثل استنزافا متزايد للثروة الوطنية في صفة الاحتياطيات من الصرف الأجنبي، وهذا يعني حرمان التنمية العربية من زخمها، والذي يعبر عنه باستيراد السلع الإنتاجية، وبالتالي ضمان الاستمرارية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

٢ – إن التفاوت القائم في القدرة الاستيرادية بين الدول العربية في كل من الحاجة إلى الاستيراد من الغذاء، فان الدول العربية النفطية هي الأخرى بدأت تتحسس بضخامة تلك الاستيرادات .

وتأسيساً على ما ورد يبدو واضحاً مدى الربط بين انعكاس الأزمات الاقتصادية التي تحصل في الاقتصاد العالمي على مشكلة الأمن الغذائي العربي، والتي جعلت معظم الدول العربية مناطق معظم عجز غذائي مستمر يتم تغطية عن طريق الاستيراد من خارج المنطقة العربية والتي بدورها انعكست على العمل العربي المشترك في هذا المجال كما تشير البيانات المعبرة عن حجم التجارة العربية– العربية في مختلف أنواع السلع والخدمات ومنها الزراعية والغذائية .

ثالثا : ملامح الأزمة الاقتصادية والغذائية في العالم :

أن كل الأزمات التي تعصف بالاقتصاد الرأسمالي لها من الملامح ما يميز الواحدة عن الأخرى، فالبعض منها تتمثل في آليات النظام الرأسمالي وكيف يتعرض إلى الدورات الاقتصادية المعروفة والأخرى يفتعلها هذا النظام نفسه من اجل تحقيق مصالحه الذاتية حتى لو تطلب الأمر اللجوء إلى القوة العسكرية .

لقد كانت أزمات هذا النظام قائمة على أساس ظاهرة التضخم ألركودي Stagflation تلك الظاهرة التي برزت في المدة (1974–1975) ثم عام 1979 وجذور تلك الأزمات نائمة في طبيعة الاقتصاد الأمريكي عندما سجلت معدلات التضخم نسبة 12–14% مقابل

معدلات بطالة تصل إلى أكثر من 90% ومن ثم انتقلت هذه الظاهرة من الولايات المتحدة إلى باقي دول أوربا الصناعية [3] .

وفي العقد الأخير من القرن المنصرم ومطلع القرن الحالي مهدت الكثير من المتغيرات الأجواء المناسبة إلى بروز ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي تبلور وتكون على اثر حرب الخليج الثانية وانهيار المنظومة الاشتراكية وكان مسك الختام للولادة هذا النظام إحداث (11) سبتمبر عام 2001 ، ومن ثم انطلق هذا الوليد غرباً وشرقاً مستعرضاً عضلات قوته السياسية والاقتصادية والعسكرية فتوسع الاتحاد الأوربي نحو الشرق (بعد تراجع الإيديولوجيات الشيوعية) وادمج صاغرا ومجبرا حتى بلغ مشارف جبال الاورال وتوسع حلف الناتو واقترب من قلب غريمه التقليدي (حلف وأرشو) في موسكو، وتوجت هذه المتغيرات أخيراً في الاحتلال المباشر لأفغانستان (2001) والعراق (2003) تحت أكذوبة الحرب على الإرهاب .

إن المتغيرات السابقة إلى جانب مسائل أخرى أبرزها العجز المتواصل في ميزان المدفوعات الأمريكي والذي بلغ متوسطه [4] أكثر من 5% إجمالي الناتج المحلي للفترة (1996-2005) .

كذلك الصراع الجديد بين الولايات المتحدة والصين في القارة الإفريقية، وأفاقة النزعة القومية الروسية والغطرسة الصهيونية في فلسطين، إلى جانب تصاعد القدرات العسكرية الإيرانية وطموحاتها النووية .

إن تلك الحزمة من المشاكل العالمية والحلول الاجهاضية للقوة العسكرية للولايات المتحدة ، جعلت من العالم يعيش في أزمة جديدة، ملامحها الأولى السباق للسيطرة المباشرة على النفط والغاز العربي وما رافق ذلك من ارتفاع أسعارهما، للدرجة يتوقع أن يصل سعر البرميل الواحد من النفط إلى حدود (150) دولار في نهاية شهر تموز 2008 . وهنا يرجع بنا التاريخ إلى التصحيح الذي حصل لأسعار النفط في السبعينيات من القرن المنصرم تبعا

لانعكاساته الخطيرة التي لحقت بالاقتصاد العالمي بشكل عام واقتصاديات الدول المصدرة للمواد الأولية والنفط جراء السياسات الاقتصادية [5] للولايات المتحدة، حينها بدأت الأخيرة في التحذير من النتائج الاقتصادية والسياسية التي سوف تنعكس على العالم، في حين إن الحقيقة تتمثل في انخفاض أسعار تبادل الدولار بالنسبة لباقي العملات الرئيسية وهو ما انعكس أيضا على ارتفاع أسعار السلع والخدمات المختلفة وفي مقدمتها السلع الغذائية التي ترتبط بعلاقة عكسية مع الدولار، على أساس إن الأسعار بالدولار تتوقف على نصيب تجارة الولايات المتحدة في التجارة السلعية العالمية، إضافة للمرونات السعرية للطلب والعرض للسلع الأساسية في الأسواق العالمية .

وفي هذا السياق من المفيد التذكير بالحجم الحقيقي للعلاقات التجارية بين الدول المتقدمة والنامية ومنها العربية، فالمجموعة الأولى تستحوذ على النسبة الكبيرة من التجارب الدولية، في حين إن نسبة كبيرة من تجارة الدول النامية تتم بين هذه الدول والدول المتقدمة، فعلى سبيل المثال تسيطر أوربا على 41% من استيرادات الدول النامية [6] وعلى العكس من ذلك فان كمية اصغر نسبياً تجري بين الدول النامية نفسها في المقابل فان كمية اكبر تجري بين الدول المتقدمة نفسها وتصل إلى نسبة 78.8% بين دول الاتحاد الأوربي [7] .

ويشير الجدول (1) إلى نسبة مساهمات المجموعات الدولية في التجارة العالمية وفي هذا المجال هناك حقيقة مهمة إن الدول المتقدمة هي الأخرى تسيطر على نسبة كبيرة من التجارة العالمية في السلع الغذائية تصل إلى نسبة 64% و 71% في جانبي الصادرات والاستيرادات على التوالي [8] .

الجدول (1):نسبة مساهمة المجموعات الدولية في التجارة العالمية للفترة من (1980-2005)

المجموعة / السنوات	الدول المتقدمة	الدول النامية	الدول المتحولة	المجموع
1980	%69.15	% 22.01	%8.84	%100
1990	%78.44	%17.27	%4.29	%100
1995	%79.0	%19	%2	%100
2000	%77	%20	%3	%100
2005	%78	%19	%3	%100

Source : U.N . Handbook , Trade and Development , statistics , New York And Geneva , 2006 / 07 , P.39 .

لقد ظهرت بوادر الأزمة الغذائية العالمية [9] في عام 2007 عندما ارتفعت الأسعار العالمية للقمح والذرة وفول الصويا بنسبة (90%) و (20%) و (80%) على التوالي بالإضافة إلى تدني المخزون العالمي من الحبوب، إذ من المتوقع أن يصل المخزون الأمريكي من القمح في نهاية عام 2008 إلى ادني مستوى له منذ (60) عاما ومن الشعير إلى ادني من (42) عاما. إن أزمة الغذاء التي يعيشها العالم اليوم لم تكن سببها الدول النامية بشكل عام أو الدول النفطية خاصة، كما شاع عن ذلك في أسباب ظهور مشكلة المديونية العالمية عام 1982 . وباختصار إن الأزمة الغذائية العالمية تقف وراءها الأسباب الآتية :

1-المشاكل البيئية :

إن التلوث البيئي الحاصل في الكرة الأرضية نجم بسبب ممارسات الدول الصناعية، وبالتالي فان ظاهرة الاحتباس الحراري Greenhouse Effects لا دليل على الدول النامية في سببها، وقد

اثبت العديد من الدراسات على إن تغير المناخ سوف يضر كثيرا بإنتاج الغذاء في الدول النامية، بينما يمكن الدول الصناعية من إن تزيد من إمكانات الإنتاج، وبهذا الصدد يقول [10] (جاك ضيوف) المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في حديثه في مؤتمر عقد في ولاية تشيناي بالهند، أن الزراعات التي تسقى عن طريق الإمطار في المناطق الحدية في الأقاليم

الجافة ومنفضة الرطوبة هي الأكثر تعرضا للمخاطرة ويمضي في قوله ربما تفقد الهند (145) مليون من إنتاج الحبوب المروية أو ما يعادل 18% من إجمالي إنتاجها وبعبارة أخرى أن تغير المناخ سوف ينعكس سلبا على الأراضي الجافة التي تنمو فيها نصف الحبوب النحلية (الحنطة، الشعير، الذرة، الرز) كما هو الحال في مناطق حزام الرياح الموسمية أو التي يميل فيها المطر إلى التقلب ضمن مستوى واطئ (200–600ملم) سنويا وهو ما سوف يطلق العنان إلى حصول كارثة غذائية وعلى النقيض من ذلك ارتفاع ثلاثة درجات مئوية في المتوسط في العالم من الحرارة يمكن أن يزيد من غلة المحصول في بعض المناطق الواقعة على خطوط عرض معتدلة الحرارة ، عليه لا غرابة أن نشاهد أن جزء كبير من الأرض التي تهددها ظاهرة التصحر تقع في الدول الأكثر فقرا .

2– السوق العالمية الموحدة للحبوب :

في العالم هناك سوق للحبوب تسيطر عليه الدول المتقدمة بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص وبالتالي إذا حدث أي مستوى من الإخفاق في إنتاجها في أي منطقة كانت ضمن مناطق الإنتاج المعتادة سوف سيكون لها ردود أفعال عنيفة على أسعار الغذاء في كل إطراف العالم، كما حصل عام 1973 ، ولعل لغة الأرقام تلعب دوراً اقناعياً أكثر من الحديث المرسل، فطبقا [11] إلى The International Grains council في عام 2007 بلغ إنتاج القمح

نحو (603) مليون طن متري، في حين بلغ الاستهلاك العالمي نحو (611) مليون طن فالفرق بينهما والبالغ عشرة مليون طن كان كافيا إلى زيادة أسعار القمح عالمياً من (119) دولار للطن المتري الواحد عام 2000 إلى 249 دولار للطن في أكتوبر عام 2007 . إذن النقص في إمدادات هذه السوق العالمية يؤدي إلى احتكار عرض هذه السلعة الغذائية الخطيرة وبالتالي يصعب الحصول عليه بسهولة من قبل الدول الفقيرة .

ا – ٣

لطاقة الحيوية الجديدة :

تحت ضغط أسعار النفط بسبب المضاربات في الأسواق العالمية، وتنامي القيود البيئية أصبح هناك زخم يتجمع لإحداث تحول من الوقود الاحفوري (النفط والغاز) إلى مصادر الطاقة الحيوية المتجددة والتي يدور الحديث عنها حاليا في العديد من الإشكال والصور وعلى هذا الأساس يتوقع في خلال (15–20) سنة قادمة أن تستطيع هذه الأنواع من الوقود الحيوية توفر 25% من احتياجات العالم من الطاقة العالمية [12] ولتحقيق ذلك يتطلب زيادة مساحة المحاصيل الزراعية التي تنتج هذه الطاقة (محصول الذرة، فول الصويا، وأنواع أخرى من زيوت الطعام، بذور اللفت، وقصب السكر) وعلى حساب زيادة المساحات المخصصة لإنتاج القمح والشعير ، فعلى سبيل المثال [13] شهدت زيادة المساحات المزروعة بهذه المحاصيل بنسبة 10% ابتداء من عام 2006 وفقا لتقديرات وزارة الزراعة الأمريكية، على اثر زيادة الطلب على الايثانول والد يزل الحيوي اللذان سيستخدمان المحاصيل السابقة .

-15

لقد ترتب على زيادة الطلب على هذه المحاصيل الزراعية زيادة أسعارها وبدورها انعكست في زيادة تكاليف العلف الحيواني والذي يعتمد في تركيبته على الذرة وفول الصويا بنسبة تصل إلى أكثر من 90% في الولايات المتحدة [14] .

٤ – ا

لسياسيات التجارية الوطنية :

إن الوضع الطبيعي المفترض بعد سريان مفعول قوانين منظمة التجارة العالمية (W.T.O) عدم إتباع الدول الأعضاء في هذه المنظمة السياسات الاقتصادية والتجارية التي تنعكس سلباً على الآخرين، ولكن الواقع عكس ذلك، فالدول المنتجة الرئيسية للسلع الأساسية تتبع على سبيل المثال ما يأتي :

أ –إتباع هذه الدول منذ أكثر من عشرين سنة سياسة تبوير الأرض، والهدف منها زيادة انتاج القمح والشعير والشوفان [15] .

ب –انخفاض مخزونان القمح التي وصلت إلى ادني المستويات عام 1983 نتيجة للتغير في السياسات الزراعية في كل من الولايات المتحدة واليابان، التي لم تعد تشجع على زيادة الإنتاج أو دعم الصادرات بقدر ما تستخدم المضاربات في أسواق السلع الأساسية واستخدام صناديق التحوط للمراهنة على ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب العالمي على الغذاء [16] .

ت –فرضت بعض الدول قيوداً على الصادرات لضمان عدم خسارة أسواقها المحلية بسبب المضاربة، مما سبب شحه في استيرادات الدول التي تعاني عجزاً غذائياً .

ث –سبب ارتفاع أسعار النفط الخام زيادة في تكاليف المحاصيل الزراعية بشكل عام والذرة بشكل خاص باعتبارها البديل المناسب في المستقبل.

جملة القول أن الأسباب السابقة هي من تقف وراء أزمة الغذاء العالمية في الوقت الحاضر، ولكم من هو الخاسر الحقيقي ؟ أنها الدول النامية غير النفطية التي تعاني من الأمرين ، فهي

إمام مشكلة كبيرة تجمع بين أسعار النفط وزيادة أسعار المواد الغذائية، فعلى سبيل المثال هذا الوضع دفع بالحكومة المصرية [17] إلى زيادة إعانات الخبز بنسبة 50% لتصل إلى 2.5 مليار دولار عام 2006 ولاشك أن المستفيد الأول من هذه الأزمة هي الولايات المتحدة والدول المتقدمة المنتجة الرئيسية للغذاء، ويمكن أن نلمس ذلك في تصريح قديم لأحد الخبراء الأمريكيين عندما قال [18] (إن أزمة النفط ستظهر دائما بمثابة حادث طارئ بسبب أزمة غذائية وفي تلك الحالة نملك في أيدينا كل الأوراق الرابحة) إن هذا التصريح القديم والجديد له دلالاته فالغذاء في يد الولايات المتحدة فهي تنتج نحو 56 مليون طن متري من القمح من مجموع 603 مليون طن في عام 2007 وهو ما يمثل نسبة 10% من الإنتاج العالمي [19] وهي بهذا الوضع قادرة على تغطية نفقات استيرادات النفط كذلك إن الولايات المتحدة هي اكبر مستورد في الاقتصاد العالمي فهي تستورد في المتوسط حوالي الخمس من جميع السلع المتداولة [20] دولياً منذ عام 1970 . وتشير الأرقام الإحصائية [21] على إن الولايات المتحدة هي من اكبر اقتصاديات العالم وتقدر حصتها من الناتج المحلي الإجمالي بحدود 30% ولم تتغير هذه النسبة كثيراً خلال الفترة (1971-2005) ، إن الحقيقة في هذه الأزمة أن الولايات المتحدة هي

المستفيدة من الانخفاض لسعر الدولار من خلال رفع القدرة التنافسية للمنتجات الأمريكية عن طريق خفض أسعارها .

رابعا : واقع التجارة الزراعية العربية والأمن الغذائي :

نتناول هذا الواقع كالآتي :

١ - هيكل التجارة الزراعية :

يقسم هيكل التجارة عادة إلى الصادرات والواردات وفيما يتعلق بالتجارة الزراعية فهي تأخذ أهمية كبيرة في التجارة الخارجية للدول العربية التي تعد فيها السلع الزراعية مصدراً مهماً

للحصول على العملات الأجنبية وعلى أساس الأهمية النسبية التي يحتلها القطاع الزراعي في تكوين نواتجها المحلية ويبين الجدول (2) الأهمية النسبية لكل من الصادرات والواردات الزراعية في إجمالي كل منها في جميع الدول العربية لعام 2004 ، ففي جانب الصادرات يلاحظ أن الأهمية النسبية تتفاوت بين الدول العربية، فهي مرتفعة في كل من جيبوتي وموريتانيا، ويعود ذلك إلى تمثله الصادرات يلاحظ الزراعية في هاتين الدولتين من أهمية نسبية في مصادر الدخل من العملات الأجنبية، ولكن في نفس الوقت لأتمثل صادراتهما الإجمالية من السلع والخدمات سواء (0.04%) و (0.10%) من إجمالي الصادرات العربية لعام 2005 وتأتي هذه الأهمية بالدرجة الثانية إلى كل من السودان، تونس، المغرب ، مصر، وفي المقابل فان ادني النسب منخفضة في كل من ليبيا (0.02) والعراق (0.03) وقطر (0.03) وعلى المستوى التجميعي عربياً تبلغ النسبة نحو 2.42% وعند المقارنة[22] مع الدول والمجموعات الأجنبية تظهر بأنها صغيرة إذ تبلغ نحو 13% في أمريكا وأكثر من 25% في الاتحاد الأوربي وفي إفريقيا جنوب الصحراء 4% إما في جانب الواردات يتضح ما يأتي :

أ –إن معظم الدول العربية مستوردة صافية للسلع الزراعية وتبلغ النسبة عربيا نحو 19% من إجمالي الواردات العربية .

الجدول (2):الأهمية النسبية للتجارة الزراعية العربية في إجمالي التجارة الخارجية العربية لعام 2004

البيان / الدولة	في جانب الصادرات %	في جانب الواردات %
الأردن	28.65	19.69

الإمارات العربية	0.86	5.44
البحرين	1.54	7.18
تونس	17.01	11.75
الجزائر	0.49	27.46
جيبوتي	50.0	37.14
السعودية	0.76	15.0
السودان	15.0	14.77
سوريا	16.18	15.39
العراق	0.03	8.48
عمان	5.10	17.13
قطر	0.03	2.92
الكويت	0.42	7.63
لبنان	17.68	17.08
ليبيا	0.02	9.73
مصر	10.11	13.77
المغرب	9.03	9.54
موريتانيا	40.85	0.61
اليمن	4.24	25.66
على المستوى العربي	2.45	19

تم إعداده بالاستناد إلى :

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006 ، ص285 ، ص339

تمثل لبعض من الدول العربية كما هو الحال في (الأردن، الجزائر، جيبوتي، السعودية، عمان، لبنان، اليمن) مجالا هاما لاستنزاف الاحتياطيات من النقد الأجنبي .

ج – عند مقارنة [23] النسب قطريا أو على المستوى العربي نجدها مرتفعة في تلك المماثلة لها في المجموعات الدولية الأخرى، فهي تمثل نحو 90% في أمريكا اللاتينية و 4% في الاتحاد الأوربي و 5% في إفريقيا.

٢ – جوانب الضعف الهيكلية في التجارة الزراعية العربية .

تتسم التجارة الزراعية العربية في نقاط ضعف كثيرة يعود بعضها إلى اتجاهاتها فهي ضعيفة بينيا وذات تركيز كبير نحو الخارج، والبعض الأخر إلى هيكلها من خلال السلع الداخلة في التجارة الزراعية العربية إضافة إلى التباين الكبير في قيم وحدة التصدير والاستيراد من السلع الزراعية وما يترتب عليه من عجز مستمر في ميزان التجارة الزراعية العربية ويشير الجدول (3) إلى هذا العجز من خلال بيان نسبة الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية العربية .

الجدول (3):نسبة الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية العربية لعام 2004

النسبة المئوية	توزيع الدول
اقل من 25%	الإمارات ، البحرين ن الجزائر ، السعودية ، العراق ، قطر ، الكويت ، ليبيا ، اليمن .
25%– 50%	عمان
50%–75%	مصر
75%–100%	المغرب
أكثر من 100%	الأردن ، تونس ، جيبوتي ، السودان ، سوريا ن لبنان ، موريتانيا .

تم إعداده بالاستناد إلى : التقدير الاقتصادي العربي الموحد ، 2006 .

3– ميزان التجارة الزراعية العربية .

تعد الدول العربية من أكثر المناطق في العالم اعتمادا على المصادر الخارجية في تأمين الجزء الكبير من احتياجاتها الزراعية سواء كانت سلع غذائية أو مدخلان للإنتاج الزراعي

وتتفاوت قدرة الصادرات الزراعية على تمويل الواردات الزراعية حيث لا تتجاوز نسبة تغطية الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية نحو 19% على الصعيد التجميعي للدول العربية [24] ويعكس الجدول هذا التفاوت ويلاحظ أن جميع الدول النفطية العربية في منطقة العجز الغذائي عند تحليل التجارة الزراعية لكل دولة منفردة، فالبعض منها تصل نسبة التغطية إلى اقل من 1% كما هو الحال في العراق وقطر واقل من 10% في كل من الجزائر، السعودية، الكويت، وقد تكون هذه المجموعة من الدول العربية ليست لديها مشاكل في الاستيراد نتيجة ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لمواطنيها بسبب ارتفاع المرونات الداخلية.

4-اتجاه التجارة الزراعية العربية :

لا يختلف هذا الاتجاه عن تلك الاتجاهات الثابتة في التجارة الخارجية العربية، ومن الملامح الهامة لهذا الاتجاه هو الدور القليل الذي تلعبه التجارة الزراعية العربية، فالمتوسط لحصة التجارة البينية العربية إلى التجارة العربية الخارجية تبلغ نحو 10.3% عام 2005 وهي في أفضل حالاتها ، فقد سجلت عام 2001 نحو 8.7% إما حجم التجارة البينية العربية الزراعية من إجمالي الواردات والصادرات العربية سجلت عام 2003 نحو (10%) و (48%) على التوالي، وهي أفضل من النسب المتحققة عام 2000 حيث بلغت نحو 9.1% و 22.2% على التوالي [25] .

إن خلاصة هذه النقطة تعني إن أكثر من 80% من الواردات العربية الزراعية مصدرها العالم الخارجي، وهذا يعني أن مفهوم التركيز يظهر في اتجاه السلع الزراعية، إذ تتركز الصادرات الزراعية العربية إلى حد كبير على أسواق الدول الأجنبية في حين إن هناك تركيز عالي مماثل في مصادر الواردات العربية من السلع الغذائية، أي أن هناك اعتماد كبير على الجهات الأجنبية وبالأخص الدول المتقدمة سواء باعتبارها أسواق تصدير أو مصادر التموين الرئيسية .

4-السلع الغذائية في التجارة الزراعية العربية :

تحتل السلع الغذائية الأساسية أهمية نسبية كبيرة في الواردات الزراعية وتبلغ نسبتها 38.35% مقابل دور قليل في الصادرات الزراعية، إذ تصل نحو 12.5% ويشير الجدول (4) غالى هيكل التجارة الزراعية العربية، فالملاحظة الأولى يوجد تركز أغذية كبير في الواردات الزراعية ، وتتماثل هذه الحالة مع التركز الكبير في الصادرات الزراعية .

الجدول (4):هيكل التجارة الزراعية العربية في السلع الغذائية لسنة 2004

البيان / الصنف	الواردات	الصادرات
الحبوب والدقيق	38.35	12.5
البطاطس	1.03	2.4
السكر الخام	5.92	2.5
بقوليات	2.02	1.45
البذور الزيتية	2.83	3.2
زيوت نباتية	10.57	9.7
خضر	3.83	12.6
فواكه	0.05	14.3
لحوم	9.48	1.6
الألبان ومنتجاتها	13.32	6.2
البيض	0.37	0.5
الأسماك	20.36	28.05
الحيوانات الأخرى الحية أبقار وجاموس	4.0	5.0
المجموع	%100	%100

تم إعداده بالاستناد إلى :

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2006 ، ص.288-289 .

قليل من الدول العربية والذي يلازمه تقريبا توزيع متوازن للواردات الزراعية، إن ما يترتب على هذا الواقع في التجارة الزراعية العربية من مخاطر كبيرة على الأمن الغذائي العربي سواء أكان على المدى القصير عندما استخدم الحصار الاقتصادي على العراق كوسيلة أساسية للتمهيد لاحتلاله عام 2003 أو حصار منطقة غزة أو استخدامه كوسيلة للضغط على الدول العربية في صراعها مع (إسرائيل) وربط تقديم المعونات الغذائية في تغير مواقف الأنظمة السياسية العربية، وبالتالي لا يستطيع احد أن يرصد معالمها اليوم بعد ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية وتصاعد التضخم العالمي .

خامسا : إبعاد مشكلة الأمن الغذائي والأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة :

أن البعد الزمني له أهمية بالغة في قياس ضخامة حجم مشكلة الأمن الغذائي في الدول العربية، ومثلما إن وضع الآمن الغذائي العربي غير مؤمن عليه في الوقت الحاضر، فان الأمر على المستوى البعيد هو الأخر يحمل مخاطر عديدة لا يمكن السيطرة عليها بسبب الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأساسية وتدهور سعر الدولار والتضخم العالمي والمحلي المتصاعد في الدول العربية المستوردة الصافية للغذاء ، ولبيان ذلك نتناول حجم مشكلة الأمن الغذائي العربي على المستويين .

على المستوى القصير المدى :

تتفاوت قدرة الدول العربية بدرجة كبيرة في درجة اعتمادها على ذاتها في مواجهة متطلبات غذائها المحلي، وباعتماد مؤشر نصيب الفرد العربي من صافي واردات الغذاء للفترة (1995-2004) في الجدول (5) ويتضح وجود فائض من هذا الصافي في كل من تونس وموريتانيا ، بينما الدول العربية تسجل عجزاً غذائياً بالنسبة لنصيب الفرد الواحد

الجدول (5):صافي الواردات الزراعية ومتوسط نصيب الفرد منها في الدول العربية لمتوسط للفترة (1995-2004)

متوسط نصيب الفرد دولار	الدولة
اقل من واحد دولار	تونس، موريتانيا
1-10 دولار	السودان، الصومال، سوريا
1-50 دولار	تونس، مصر، المغرب، اليمن
50-100 دولار	العراق
100-200 دولار	ليبيا ، الجزائر ، جيبوتي ، الأردن
أكثر من 200 دولار	الإمارات، البحرين، السعودية، قطر، الكويت، لبنان

تم إعداده بالاستناد إلى :

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2006 ، ص286 .

إن الواردات الغذائية لكل فرد تتصل على نحو مباشر بأوضاع الموارد الاقتصادية المحلية، إذ إن الجدول السابق يبين لنا أن الواردات لكل فرد كبير الحجم بشكل عام في الدول ذات القاعدة الصغيرة من الموارد الزراعية كما هو الحال في (الأردن، جيبوتي، ليبيا واليمن) وهذا يعني وجود قاعدة مشتركة بين المجموعتين المحددة والموارد والدول العربية ذات الدخول المرتفعة (النفطية عادة) .

واستكمالا إلى هذا المستوى نسوق الجدول (6) الذي يظهر نسبة واردات الغذاء لكل فرد الى الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في الدول العربية، ويمثل أيضا القدرة التمويلية للواردات الزراعية الغذائية، ولو نظرنا إلى الحجم الإجمالي لواردات الغذاء العربية .

الجدول (6):نسبة واردات الغذاء لكل فرد إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في الدول العربية لعام 2004

البيان / النسبة	الدول
تحت الصفر	تونس (– 0.47)، موريتانيا (–15.47) .
اقل من واحد صحيح	قطر (0.74)، السودان (0.15)
1–5%	الكويت (2.4)، الإمارات (2.15)، البحرين (3.11)، السعودية (2.29)، عمان (2.29)، ليبيا (2.42)، لبنان (2.54)، المغرب (2.13)، سوريا (1.30)، مصر (2.09)
5–10%	الأردن 5.96% ، العراق 6.92% ، اليمن 6.58%
أكثر من 10%	الجزائر 12.68% ، جيبوتي 14.94%

تم إعداده بالاستناد إلى :

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2006 ، ص20 .

نجدها سجلت نحو 33 مليار دولار عام 2004 مقارنة بمبلغ 32 مليار دولار عام 1995 وها يعني أن قيمة الفجوة الغذائية (الفرق بين الواردات والصادرات الزراعية) ارتفعت من 18 مليار دولار في العام الأخير إلى 23.1 مليار دولار في العام الأول، ويمكن إن نقرا هذا الموضوع من زاوية أخرى عندما نقيس قيمة الواردات عام 2004 إلى الناتج المحلي الإجمالي [26] لنفس السنة نجدها تبلغ نحو 3% ، وبالتأكيد يختلف الحال عند تناول هذا الجانب على مستوى كل دولة عربية منفردة وهي مماثلة إلى نسبة تلك الواردات من إجمالي الواردات العربية [27] للعام الأخير و 4% لعام 1995 .

وتشير هذه الأرقام في الجدول السابق إن القدرة على تحويل فاتورة الواردات الغذائية لا تشكل مشكلة خطيرة على مستوى الدول العربية بصورة تجميعية، إذا ما تم احتساب نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات منها والبالغة 29.9% لعام 2004 ، وهذه النسبة لصافي الواردات الزراعية الغذائية تشكل 2.4% من إجمالي الصادرات العربية البالغة أكثر من 4.8 مليار دولار للعام الأخير [28] وحتى في حالة ارتفاع هذه النسبة إلى أكثر من مرة

وفي ظل افتراض نمو متوازن في المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة وهي الصادرات العربية الإجمالية والناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو السكان وإذا صح هذا التحليل فانه ينطبق كما ذكرنا بصورة تجميعية ؟ ولكن كيف هو الحال مع التفكك العربي وظروف الاحتلال في فلسطين والعراق والمشاكل المستعصية في السودان والصحراء الغربية إلى جانب الأزمة الاقتصادية الراهنة في العالم، ومن الجدير بالذكر إن بعض الدول العربية تعاني من مشاكل المديونية الخارجية التي بات تستنزف من حصائلها من النقد الأجنبي فالدول ذات العجز الغذائي، كما بيناها في الجدول (3) وهي (الأردن، الجزائر، جيبوتي، لبنان) هي الأخرى يمثل خدمة الدين الخارجي القائم نحو 109% ، 35% ، 108% ، 1147% ونسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع 9.1% ، 5.7% ، 7.5% ، 23.1% على التوالي وذلك طبقا للبيانات عام 2005 على التوالي [29] والأخطر في المديونية الخارجية .

إن الدول العربية أصبحت تعاني من ظاهرة التمويل العكسي [30] والتي تعني مدى الاستفادة من راس المال الأجنبي في انجاز متطلبات التنمية الاقتصادية العربية بصورة تجميعية، فقد اخذ اتجاها معاكسا من الغرض المطلوب منذ عام 1989 وهو أخر عام

للتمويل الايجابي من الموارد Net transfer payment إلى الدول العربية التي غدت منذ عام 1990 مصدرة صافية للموارد إلى دائنيها حتى سجل المجموع التراكمي للتحويلات السلبية لتلك الموارد نحو 40مليار دولار حتى عام 1999 .

على المستوى البعيد المدى .

يعطي تحليل السلسة الزمنية لإنتاج والطلب على الغذاء نسبة اعلي للأولى على الثانية مما يؤدي إلى عجز مستمر في الغذاء على مستوى الوطن العربي ، إذ لم تتجاوز معدلات نمو الإنتاج 2% خلال فترة السبعينات بينما [31] كان الطلب يتزايد سنويا بأكثر من 4.6% لنفس الفترة وخلال عقد الثمانينات كان التدهور اشد حيث كان معدل نمو الإنتاج [32] الزراعي من السلع الغذائية ينمو بحدود 1.8% بينما ينمو الطلب بمعدل سنوي يصل إلى 6% [33] وخلال الفترة (1991-2005) كانت النسبة نحو 2.3% و 7.2% على التوالي [34] إن خلاصة ذلك استمرار الفجوة بين النمو في الإنتاج وهو ما يعني تدني نسب الاكتفاء الذاتي في السلع الغذائية الأساسية وبالتالي زيادة نسبة السكان المعرضين لسوء التغذية في الدول العربية الفقيرة .

من الناحية الأخرى لم يتسنى لهذه الدراسة الحصول على البيانات الكافية عن الإنتاج الزراعي الغذائي والطلب عليه لجميع الدول العربية (نظراً لمحدودية فرصة الكتابة) عليه نتناول الموضوع على المستوى الإقليمي حيث تعكس البيانات عن الإنتاج تخلفه الشديد وبالتالي عجزه عن مواجهة الطلب المحلي على الغذاء ، فالإنتاجية الزراعية في الوطن العربي منخفضة بالمقارنة مع المستويات العالمية فعلى سبيل المثال بلغت غلة الهكتار الواحد من القمح كمتوسط نحو 1.6 طن خلال المدة (1986-1990) بينما تبلغ في العالم 2.3 طن [35] كذلك تراجعت كثيرا الأهمية النسبية للمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي العربي [36] من 8.8% الى 6.2% خلال الفترة (2000-2006) ويعود ذلك إلى اختلاف مستوى الاستثمارات الزراعية المتمثلة بنسبة رأس المال والآلات للعمالة

وللمساحة المزروعة، كذلك استخدام الأسمدة والتقنيات الزراعية المتطورة) في الوطن العربي بالمقارنة مع دول العالم الأخرى .

ما العمل ؟ في مجال تحقيق الأمن الغذائي العربي :

لا تريد هذه الدراسة التذكير بآليات العمل العربي المشترك الممتدة لأكثر من ستة عقود من الزمن، ولكن لماذا نحن هكذا، بينما الآخرون ماضون في تسطير الانجازات على صعيد تعزيز وحداتهم الاقتصادية مثلما هو الحال مع دول الاتحاد الأوربي آو مجموعة الآسيان، بينما تعيش الوحدات الاقتصادية العربية حالات من الانفصال مع بعضها البعض مقابل ارتباطها مع المنظومات الاقتصادية الأجنبية، فالفوائض العربية التي تقدر بنحو (1500) مليار دولار تعيش في الولايات المتحدة وأوربا بين الإيداع والاستثمار، مع نسبة تبادل تجاري تصل إلى 80 مع هذه الجهات، ناهيك على ما توصلت إليه الدراسة من تدني مؤشرات التجارة الزراعية العربية في معظم السلع الغذائية الأساسية، إن تلك الاستنتاجات خطرة في ظل العولمة وسياسات الإنتاج في الولايات المتحدة وأوربا والتي اشرنا لها في هذه الدراسة، ولكن في المقابل إن العمل العربي المشترك هو حقيقة قومية أيضا لا تحتاج إلى تبرير، فالانتماء العربي لم يعد إلا محلا للإثبات والبرهان، فالمصلحة القومية للدول العربية مدعوه للبدء فورا في السعي لتفعيل الاتفاقيات الجماعية والثنائية وخصوصاً منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعلى حساب الطروحات الجديدة التي بدأت المجموعات الاقتصادية تطرحها للعمل بشكل انفرادي مع الدول العربية مثل مناطق التجارة الحرب بين الولايات المتحدة وبعض من الدول العربية أو جماعيا مثل المبادرة الفرنسية للتعاون أو الشراكة مع دول حوض البحر المتوسط فجميع تلك الطروحات لا تحقق طموحات العرب في مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية والأزمة الغذائية الراهنة، ولعل السبيل الوحيد هنا زيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي من خلال معالجة القصور في معدلات الاستثمار وتكوين رأس المال في الزراعة العربية من جهة والبدء في إنشاء خزين استراتيجي عربي من الغذاء لتحقيق غايتين

الأولى تحقيق درجة تركز السلع الغذائية المستوردة بين مصادر التموين ذات القوة التساومية الكبيرة مثل دول الاتحاد الأوربي ، وفي نفس الوقت تجنب المزاحمة عند الشراء في السوق الغذائية العالمية من دول تملك قوة مؤثرة اكبر من الدول العربية على صعيد العلاقات الدولية.

إن الدول العربية صحيح تحقق نسبة مشاركة صغيرة في التجارة الدولية بشكل عام ، إلا إن هيمنة النفط على صادراتها يعطيها أهمية إستراتيجية تنبع من الدور الذي يلعبه النفط كمصدر للطاقة المطلوبة للصناعة المعاصرة وعلى الأقل في المدى القصير لا يضاهي النفط أي مصدر أخر من الطاقة في جانب تكاليف الإنتاج ، مع التذكير بالحقيقة الدائمة بان الموارد المالية المتأتية من تصدير النفط والغاز هي ليست دخلا بالمعنى الاقتصادي بل هي تحويل لثروة في باطن الأرض غالى ثروة مالية وبالتالي هي ثروة قابلة للنفاذ ما لم تستغل في تغير ظروف الإنتاج للقطاعات الصناعية والزراعية المترابطة .

المصادر و الهوامش :

١ –د.خزعل الحاسم، الأمن الغذائي العربي وأزمة الاقتصاد الزراعي، مجلة النفط والتنمية، العدد الخاص، 1990 ، ص123 .

٢ –د.إسماعيل عبيد حمادي، مضامين الأمن الغذائي ومستلزمات تحقيقه، مجلة النفط والتنمية ، شباط ، 1982 ، ص65 .

٣ –د.صبري احمد أبو زيد، ألازمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على مشكلتي التضخم والديون الخارجية في مصر، مجلة مصر المعاصرة، العدد ، 399، القاهرة، يناير 1985 ، ص37 .

٤ –صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2007 ، واشنطن، ص97 .

٥ –بعد إن شكل ارتفاع وانخفاض الدولار انعكاسات خطيرة على الصعيد الدولي في عام 1981 انتهجت الولايات المتحدة من خلال مجلس الاحتياطي الفيدرالي سياسة نقدية متشددة ترتب على هذا ارتفاع أسعار الفائدة، واتبعت الدول الصناعية المتقدمة مثل هذه السياسة لمكافحة التضخم، وفي النتيجة أصبحت التدفقات النقدية تحدد التدفقات التجارية وليس العكس .

6- W-T-O , International Trade Statistics , 2005 , P.113.at : (htt//www.wto.org) .

7- Itc .

8- U.N.UNCTAD , (Commodity Yearbook , New York , 2005 , p-16 .

٩ –د.سالم اللوزي ، الاجتماع الأول لشركاء تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية العربية للعقدين القادمين ، القاهرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، 16–17 شباط 2008 ، (الشبكة الدولية) .

١٠ – صندوق النقد الدولي ، مجلة التمويل والتنمية ، المحاصيل الاستوائية تشعر بالحرارة ، سبتمبر ، 2007 ، ص3 .

11- The price of bread . at (http//www. Woridsocialism .org)

١٢ – صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية ، أسعار النفط تقدم فرصة جديدة للطاقة الحيوية ، يونيو ، 2006 ، ص13 .

١٣ – صندوق النقد الدولي ، أفاق الاقتصاد العالمي، مصدر سبق ذكره ، ص412–413

14- PETER Gamble , Pasta Panic Strikes , Italy , 15 .Nov . 2007 .

At : (http://www.mindfully.org)

15- Itc

16- Itc

17- Itc

١٨ – معهد الإنماء العربي للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية (في الطريق إلى عصر المجاعة) ، 1976 ، ص95 .

19- The price of bread . op.cit .

٢٠ – صندوق النقد الدولي ، افاق الاقتصاد العالمي ، مصدر سبق ذكره ، ص123 .

٢١ – كذلك ، ص40 .

22- U.N . UNCTAP , op.cit , p.13 .

23- Itc .

٢٤ –الجدول رقم (2)

٢٥ –التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2006 ، ص287 .

٢٦ –كذلك ، ص285 .

٢٧ –كذلك ، ص256 .

٢٨ –كذلك ، ص340 .

٢٩ –كذلك ، ص 162 .

٣٠ -د. عبد الكريم جابر شنجار ، التمويل الدولي ، مدخل حديث ، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر ، النجف الإشراف ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص45 .

٣١ -د. عبد الفتاح القاضي ، مجلة الزراعة التنمية في الوطن العربي ، العدد الثاني ، السنة الثانية ، 1983 ، ص34 .

٣٢ -المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أوراق خليفية مقدمة إلى الاجتماع السابع لفريق العمل الخاص بالمشاريع المشتركة في مجال الأمن الغذائي ، تونس ، 1988 ، ص2

٣٣ -د.خالد تحسين علي ، أزمة الغذاء والعمل الاقتصادي العربي المشترك ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 123 ، نيسان ، 1989 ، ص99 .

٣٤ -التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، إعداد مختلفة .

٣٥ -التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1991 ، ص99 .

٣٦ -د.سالم اللوزي ، مصدر سبق ذكره ، ص3 .